https://doi.org/10.25130/tjaes.16.52.3.13

دور التعليم العالي في تحقيق النهضة التنموية الماليزية مع إمكانية الاستفادة منه على مستوى الاقتصاد العراقي[1]

الباحث: حامد رحيم جناني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
hrubeay@yahoo.com

أ.د. لورنس يحيى صالح
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
Lorance_phd@yahoo.com

المستخلص:

ان التجربة الماليزية فيما يتعلق بالتنسيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات تحقيق التنمية اثبتت فاعليتها عبر ما ظهر من تحسن في مؤشرات التنمية الاقتصادي، بالتزامن مع تنامي الاهتمام بالتعليم العالي لديهم، وواحدة من اهم مظاهر تلك التجربة هو المجلس الوطني للتعليم العالي الذي استحدث في ماليزيا لغرض العمل على التنسيق بين مخرجات التعليم وحاجات النشاط الاقتصادي وعلى العراق الاخذ بهذه التجربة واستحداث مؤسسة مماثلة لتحقيق الدور الفاعل للتعليم العالي في النشاط الاقتصادي للوصول الى التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، التنمية الاقتصادية.

The role of higher education in achieving the Malaysian development renaissance with the possibility of benefiting from it at the Iraqi economy

Researcher: Hamed R. Jenany
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Prof. Dr. Lorance Yahya Salih
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

The Malaysian experience with regard to coordination between the outputs of higher education and the requirements for achieving development has proven effective through the improvement in economic development indicators, in conjunction with the growing interest in their higher education, and one of the most important manifestations of that experience is the National Council for Higher Education which was invoked in Malaysia for the purpose Work to coordinate education outcomes and the needs of economic activity, and Iraq should take this experience and create a similar institution to achieve the effective role of higher education in economic activity to reach economic development.

Keywords: economic development, Higher Education.

المقدمة

ان الاقتصاد العراقي وما يجب ان يكون عليه قياسا بحجم الامكانات الكبيرة التي يمتلكها يستلزم ان يكون هناك إدراك لمعطيات التطور على صعيد النشاط الاقتصادي خصوصا في بلدان

[1] البحث مستل من الأطروحة الموسومة: فاعلية التعليم العالي وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في العراق دراسة تحليلية مقارنة على ضوء تجارب دولية.

التقدم والنجاح الاقتصادي، ولعل ما يميز تلك النشاطات هو المعرفة ودورها الاقتصادي الذي أصبح السمة الغالبة لتلك الاقتصادات.

واستنادا لواقع الحال فان التعليم العالي ومؤسساته من جامعات وغيرها تمثل الرافد الاهم للمعرفة على الاطلاق وباي دولة، وهذا يعني بطبيعة الحال ان الاهتمام بالتعليم العالي يحسن من جودة المعرفة السائدة مما يلقي بظلاله على النشاط الاقتصادي ايجابيا عبر تطوير محوري التكنولوجيا وراس المال البشري.

واستناداً لذلك سيتم التطرق الى ما حققته التجربة الماليزية التنموية على هذا الصعيد وكيف كان للتعليم العالي دور في التنمية لغرض تشخيص مواطن النجاح والدعوة لمحاكاتها في الاقتصاد العراقي.

المشكلة: ان تفعيل دور التعليم العالي اقتصاديا بحاجة الى محاكاة تجارب الاخرين في هذا المجال باعتبار تجارب الاخرين وما حققته من نتائج مصدر مهم من مصادر المعرفة.

الفرضية: هناك نجاح كبير للتعليم العالي في تأدية دور فاعل لتحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا عبر راس المال البشري والتكنلوجيا.

الهدف: بيان دور التعليم العالي في النهضة التنموية لماليزيا مع الدعوة لمحاكاة بعض جوانبها في الاقتصاد العراقي.

المحور الأول: التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في ماليزيا

واحدة من مصادر المعرفة هي تجربة الأخر وما نتج عنها، ومن ثم إجراء المقاربات مع الواقع الفعلي للمشكلة القائمة لإيجاد حلول عبر الانتفاع من نتائج التجربة محط الدراسة، ومع ذلك وفي الاطار التنموي وما حققته بعض التجارب الناجحة، من الضروري مراعاة التقارب في الظروف الموضوعية والذاتية بين الحالتين، وقد تم الاشارة في ما سبق الى ان هناك دولا ذات عهد قريب بالتنمية وحققت نجاحاً كبيراً في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية واطلق عليهم مجموعة دول الوسط والتي انتقلت من منطقة الاطراف منطقة التخلف الى الوسط ولازالت دون مستوى دول المركز اي دول السبق التنموي. وفي اطار مراعاة ذلك تم اختيار ماليزيا كون هذا البلد له من الظروف ما تجعله قريب الى حدا ما من ظروف بلدنا من حيث عدد السكان والعوامل السياسية والمتغيرات الاجتماعية من تنوع اثني وغيرها ومن ثم المقارنة ستكون اكثر منطقية، وعليه سيتم دراسة واقع التعليم العالي فيها والسياسات المتبعة في هذا القطاع مع اثر ذلك على التنمية الاقتصادية لديهم، اذ سيتم بيان جانب من واقع التعليم العالي والسياسات الحكومية فيه ومدى تطور مؤسساته، ليتم بعد ذلك بيان بعض المؤشرات الاقتصادية ودلالاتها التنموية مع تحليل تأثير منظومة التعليم العالي على سير العملية التنموية لديهم.

اولاً. التعليم العالي في ماليزيا: تقع دولة ماليزية في جنوب شرق اسيا مكونة من (13) ولاية وثلاثة اقاليم بمساحة تبلغ (329،845 كيلو متر مربع) وتعداد سكان بلغ (31528585) وفقاً لتعداد عام 2018، وقد حازت على استقلالها الكامل من الاحتلال البريطاني في اب من عام 1957. دين الدولة الرسمي فيها هو الاسلام حسب الدستور تتكون تركيبتها الاجتماعية من اعراق متعددة ونسب اجتماعية مختلفة وهي كالاتي: (صالح، 2008: 10)

- ❖ المالاي: وهم السكان الاصليون لماليزيا وتبلغ نسبتهم 50% من المجتمع.
- ❖ الصينيون: وهم عرق أصلهم من الصين ساهمت بريطانية بجلبهم الى ماليزيا ونسبتهم 37%.

- ❖ الهنود: وكذلك هم اصولهم من الهند وجلبتهم بريطانية في ايام احتلها لماليزيا ونسبتهم 12%.
- ❖ أعراق أخرى تشكل ما نسبته 1%.

ان دولة ماليزيا لا تختلف بإطارها العام عن اي بلد متخلف من بلدان دول الاطراف والتي لازالت تعاني من الحلقات المفرغة للتخلف ولم تكسرها بعد لتنطلق نحو طريق التنمية الاقتصادية، ولكن العلامة الفارقة التي ميزت ماليزيا عن البلدان النامية هي حكمت الساسة والقادة فيها والدافع الوطني الواضح جداً، والرغبة الجامحة لتحقيق التنمية وبالخصوص رجل التنمية في ماليزيا مهاتير محمد وما قدمه من دور محوري في نهضة ماليزيا الحديثة والنتائج المترتبة عليها. ان ما يميز تجربة ماليزيا التنموية على مستوى الاداء الاقتصادي التنموي هو البعد التخطيطي، اذ ان المسيرة الاقتصادية الاصلاحية كانت مفصلة على شكل خطط مدروسة وناجحة وفقاً للنتائج التي تمخضت عنها، الامر الذي يقدم درساً بليغاً لدول التخلف يدعوا الى ضرورة ان يكون هناك اهتمام بالخطط التنموية على المستوى الوطني، ويمكن بيان تلك الخطط وفقاً للاتي:

1. السياسة الاقتصادية الجديدة (1970-1990).
2. السياسة التنموية القومية (1991-2000).
3. سياسة الرؤية القومية (2001-2010).
4. سياسة التحول القومي (2011-2020).

بشكل اجمالي كانت تلك الخطط والمراحل تهدف بشكل اساس التغلب على الصعاب الموروثة عن حقبة الاحتلال والتخلف وعلى راسها التفاوت الطبقي الاجتماعي الذي اوجده البريطانيون اثناء حقبة الاحتلال بعد ان عمد البريطانيون الى جلب موجات هجرة بشرية من الصين بشكل اساس والهند ومكنوهم من الموارد الاقتصادية واصبح السكان الاصليون من عرق المالاي فقراء وبعيدين عن مراكز التأثير الاقتصادي الامر الذي ولد فجوة اجتماعية كبيرة لذلك كانت تلك السياسات التنموية تستهدف هذا المحور، خصوصاً الخطة الاولى، كما استهدفت تلك الخطط التوازن في التنمية القطاعية عبر التركيز على انعاش القطاع الصناعي بشكل خاص والقطاع الخدمي كالسياحة والتعليم وغيرها، ناهيك عن جعل الاقتصاد الماليزي اقتصاد منافس وله حضور فاعل في الاسواق الخارجية بالإضافة الى التحديث المعرفي وجعل النشاط الاقتصادي يقوم على المعرفة، ولعل استهداف الفقر وتقليصه على قائمة الاولويات القصوى (نبوي، 2017: 121) وتعكس لنا المؤشرات القادمة واقع حال الاقتصاد في ماليزيا[2].

ثانياً. التعليم العالي قبل التنمية. وفي ظل السياسات التنموية: قبل ان يتم استعراض بعض مؤشرات الاقتصاد الماليزي وبيان الاثر التنموي الواضح في سلوك المتغيرات الاقتصادية سيتم التطرق الى واقع التعليم العالي لديهم وهل كانت هناك اهتمامات بتطويره وكيف لنا الربط بين تطور التعليم العالي في ماليزيا وتحقيق التنمية.

أ. **التعليم العالي في ماليزيا بعد الاستقلال حتى عام 1970:** بالرغم من تسنم الحكومات الوطنية زمام الامور بعد الاستقلال التام، لكن امتازت هذه المرحلة بالضبابية وسوء التدبير وكان لمخلفات الاحتلال أثر واضح في الصراع العرقي الذي ميز هذه المرحلة الامر الذي القى بظلاله على الواقع

[2] للاطلاع أكثر على تفاصيل الواقع الماليزي واسباب النجاح الاقتصادي التنموي راجع لورنس يحيى صالح وحامد رحيم جناني، معوقات التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 بحث تحليلي مقارن على ضوء معطيات التجربة الماليزية ،2018 ط1 ص47-104.

الماليزي سلباً دون ان يمكن منظومة التعليم العالي من ان تحقق فاعليتها التنموية. اذ بالرغم من ان هذه المرحلة ركزت على التدريب والتعليم الذي يهدف الى انشاء افراد ماهرين لرفد القطاع الزراعي وغيره ناهيك عن المواقع الحكومية الادارية بمختلف مستوياتها ومع ظهور جامعة مالايا بشكل مميز عبر هذه الحقبة التاريخية الماليزية الا انها لم تكن ذات اثر ايجابي في رفع مستوى الامكانات المعرفية والمهارية لسكان ماليزيا اي ان خدمات التعليم العالي كانت انتقائية اذ ان اغلب المستفيدين في وقتها كانوا اما من العرق الصيني او الهندي والسبب يعود الى مستوى التكاليف العالية نسبياً التي يتحملها الفرد مقابل حصوله على التعليم الجامعي، وبما ان غالبية السكان كانت تحت خط الفقر خصوصاً السكان الاصليين من عرق المالاي انعكس ذلك على تحجيم دور التعليم العالي في التأثير المعرفي والمهاري بشكل كبير على الافراد. اذن لم يكن للتعليم العالي اثراً معتد به ضمن المرحلتين سواء في ظل الاحتلال او بعده حتى انطلاق الخطة الوطنية التنموية الاولى لماليزيا (Norliza and others, 2017: 79).

ب. **التعليم العالي في ظل سياسات التنمية في ماليزيا:** يحظى التعليم بشكل عام والعالي منه بشكل خاص مكانة مرموقة في الادبيات الاقتصادية لماليزيا بعد عام 1970(عهد سياسات التنمية) عكسته مجموعة الاهداف والسياسات الحكومية التي كانت تستهدف هذا القطاع الحيوي الذي ساهم بشكل كبير بنهضة ماليزيا الحديثة، كما ان الاجراءات الحكومية كانت واضحة جداً بخصوص الاهتمام بالتعليم العالي، ومن الجانب المنطقي ان التطور التكنولوجي في ماليزيا لم يكن الا نتيجة لما قدمه التعليم العالي خصوصاً من معرفة تكنولوجية وراس مال بشري قادر على التعاطي مع التطور في وسائل الانتاج المستمر.

ان تحديد ملامح التعليم العالي في ماليزيا عبر المراحل التاريخية على ضوء معطيات الخطط التنموية وما قبلها من مرحلة، يمكن اجماله بالآتي (Selvaraj, 2014: 86):

1. التعليم العالي للنخب.
2. التعليم العالي من اجل التحول الاجتماعي الإيجابي.
3. التعليم العالي من اجل رفد سوق العمل والتنمية.
4. التعليم العالي من اجل المنافسة العالمية.

وفقاً لما تقدم من نقاط والتي تنسجم تماما مع مراحل التنمية الاقتصادية في ماليزية والتي اشير لها في محل سابق، نجد ان مؤسسات التعليم العالي وعبر الارادة الحكومية كانت مواكبة للحدث بشكل واضح وتحاول ان تطرح نفسها جزء من منظومة الحلول التنموية في ماليزيا، فنجد ان مرحلة ما قبل التنمية كان التعليم العالي نخبوي لا يتمكن عامة الناس من الانتفاع منه في ظل معدلات الفقر العالية مع تكاليف التعليم الباهظة الامر الذي جعل تأثيره محدود اجتماعياً واقتصادياً وسياسيا ومن ثم انعكس ذلك سلباً على المقدرة التنموية للمجتمع الماليزي وهذا ما عكسته النقطة رقم (1).

ان المراحل الاولى للتنمية في ماليزياً والتي انطلقت من عام 1970 اخذت بنظر الاعتبار البعد الاجتماعي بشكل واضح، اي محاولة حفز السكان الاصليين من الشعب الماليزي وهم عرق المالاي لممارسة دورهم في الحراك التنموي خصوصاً بعد سياسات الاحتلال البريطاني التي عمدت الى جلب اعراق من خارج ماليزية وتمكينهم اقتصادياً على حساب السكان الاصليين الذين تراجعوا بشكل واضح على اثر تلك السياسات، خصوصا ان تلك المرحلة كانت ذات

تركيبة اقتصادية اجتماعية مختلة اذ ان (60%) من راس المال تهيمن عليه الشركات الصينية مقابل (40%) فقط لسكان ماليزيا الاصليين بالإضافة الى ان قرابة (74%) من نسبة الفقر كانت من حصة المالاي، لذلك شرعت الحكومة الماليزية بمجموعة اجراءات عبر وزارة التربية والتعليم وبحزم قوانين نظمت التعليم العالي على اسس عرقية (Norliza and others, previons source, 81) وهذه السياسات التحفيزية اخذت اشكال متعددة ومتنوعة ولعل فسح المجال امام هؤلاء الناس للحصول على تعليمهم وخصوصاً العالي منه يعد الركيزة الاساسية لسياسات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهم.

ويلاحظ ان السياسات الحكومية عبر حزم التشريعات التي كانت تستهدف هذا الجانب المتمثل بحفز السكان الاصليين لممارسة دورهم التنموي قد اخذ نظام الحصص في قبول الطلاب على مستوى الراغبين بالحصول على خدمات التعليم العالي وكانت تلك الاجراءات بمسارين الاول يتمثل بأجمالي عدد الطلاب الداخلين للتعليم العالي فتنظم وفقاً لذلك الاعداد لضمان تمثيل يتلاءم مع نسبة السكان الاصليين (المالاي) في المجتمع الماليزي، اما المسار الثاني فيتمثل بالتوزيع على الكليات المختلفة ولغرض ضمان ان تكون هناك حصة مناسبة للسكان الاصليين في الكليات المختلفة. ولم يقتصر الموضوع على هذا الحد فقط وانما امتد الى اجراءات اخرى ذات طابع فني يتعلق بإجراءات الحصول على خدمات التعليم منها تقديم منح مالية لإكمال الدراسة لبعض الطلاب وتقديم تسهيلات في الرسوم المستحصلة من قبل الجامعات بالنسبة للطلبة المقبولين، والاجراء المهم في ذلك كان المعاملات التفضيلية التي تقدمها الجامعات في ماليزية للطلبة من سكنت المناطق الريفية والنائية الفقيرة عندهم لغرض خدمة الهدف الاجتماعي للتنمية الاقتصادية ضمن هذه المرحلة (Rozita and others, 2011: 1007) وهنا ما يمكن ان نعبر عنه بدور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي وهذا ما عكسته النقطة رقم (2).

ان التراكم الايجابي لمنجزات التنمية الاقتصادية تؤدي الى تنامي المشاريع الاقتصادية عبر الزمن بكافة اشكالها وبما ان المشروع عبارة عن شقين الاول مادي معبراً عنه برأس المال المادي والثاني هو العنصر البشري مع خبراته ومهاراته والتي تسمى راس المال البشري وهذا من تخصص المنظومة التعليمية وخاصة التعليم العالي لذلك ضمن هذه المرحلة المتقدمة نسبياً في ماليزيا صار التعليم العالي ضمن الرؤية التنموية الحكومية يأخذ بنظر الاعتبار حاجات النشاط الاقتصادي من راس مال بشري يساهم باستدامة توفير مستلزمات التوسعة الاقتصادية المستمرة، وفي هذا السياق اقدمت الحكومة الماليزية في اطار ضمان تحقيق هذه الاجراءات الى اتباع مجموعة خطوات واحدة منها هو الاعلان عن تشكيل لجنة مختصة في سبعينيات القرن المنصرم لغرض النظر بالحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي القائم بالشكل الذي يتوافق مع متطلبات النهوض الاقتصادي وتحقيق التنمية، وقد خرجت تلك اللجنة بمجموعة توصيات في حينها لتحقيق الغرض وتلك التوصيات كانت كالاتي (Selvaratnam, 1985: 484):

- ✓ وجوب تركيز الاهتمام على الكليات التقنية ذات البعد التكنولوجي على ان يتم الاسراع بتوفير التخصصات الاتية:
  - ❖ الهندسة المعمارية.
  - ❖ علم المساحة.
  - ❖ اختصاص تخطيط المدن والريف.

- ✓ اجراء توسعة سريعة في كليات الزراعة على مستوى الطاقة الاستيعابية للطلاب مع نوع المناهج التعليمية.
- ✓ اكدت اللجنة وجوب استخدام اللغة الوطنية بأقرب وقت ممكن الى جانب اللغة الانكليزية.
- ✓ الاسراع بفتح دورات تدريبية مكثفة في الجامعات تتضمن المحاور الاتية:
  - ❖ الحسابات المالية.
  - ❖ ادارة المكتبات والارشفة.
  - ❖ الطب البيطري والغابات.
  - ❖ ادارة الثروة السمكية.
  - ❖ الصحافة.

نفهم من هذه الاجراءات التي اتبعت في بداية الانطلاقة التنموية في ماليزيا (عقد السبعينيات) ان هناك اسلوب جديد في التعاطي مع الواقع العملي للنشاط الاقتصادي نابع عن (اسلوب تفكير) واقعي يتناغم مع الحاجة الفعلية من الاختصاصات العلمية المطلوبة للنشاط الاقتصادي، بمعنى ان هناك رؤية للانطلاق من النشاط الاقتصادي الى منظومة التعليم العالي لسد النواقص الفعلية من راس المال البشري وهنا جوهر فكرة التوافق بين حاجة التنمية والسوق وبين مخرجات التعليم العالي. ومن جانب اخر ان البعد التكنولوجي للعملية التنموية يمثل حاجة اخرى للسوق باعتبار ان التنمية الاقتصادية تتطلب افكار ومشاريع بحثية تطويرية تساهم بأحداث الاثر التوسعي للنشاط الاقتصادي وهذا كان صلب اهتمام مؤسسات التعليم العالي ضمن رؤية الحكومة الماليزية التنموية، وهذا جوهر ما تعبر عنه النقطة رقم (3).

ان قدرة الاقتصاد الوطني على الاندماج في الاقتصاد الدولي مع اثبات وجوده الفعلي عبر فاعليته في حركة التجارة الدولية ضمن هيكل صادرات صناعي متنوع خالي من اشكاليات التركز والاعتماد على سلعة واحدة او عدد قليل جداً من السلع، مع خوض غمار الصناعة الحديثة ذات المحتوى التكنولوجي المتطور والتي بالغالب تكون حكراً على دول قليلة جداً ذات التقدم الاقتصادي الكبير، والنجاح بإيجاد مساحة معتد بها في الاسواق العالمية لهذه السلع، مع المنافسة الشديدة في هذا الاطار، يتطلب قاعدة معرفية توجه هذا الاقتصاد لتحقيق هذه المكاسب وهذا ما اقدمت عليه الخطط التنموية في ماليزيا عن طريق منظومة التعليم العالي ضمن المراحل المتقدمة للخطوات التنموية عبر الرؤية الحكومية المعروفة (رؤية 2020) التي نصت على ان يكون الاقتصاد الماليزي اقتصاد منافس عالمياً، فكان هنا الارتباط الفعلي بين نشاط التعليم العالي في ماليزيا من جهة والخطوات العملية للدخول الى حيز المنافسة الاقتصادية العالمية بقوة وفرض الوجود في التجارة الدولية من جهة اخرى، وهذا جوهر ما عبرت عنه النقطة رقم (4) (Rabiul and others, 2016: 1722).

تظهر التحليلات السابقة ان ثمة تدرج في الاداء العام للتعليم العالي في ماليزيا (كأن الدافع لهذا التدرج هو التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهضة)، كما ان التعليم العالي يبدو انه جزء من منظومة تخطيط شاملة متناسقة تعطي لكل قطاع دور في المعادلة التنموية وقد اتضح دور التعليم العالي التنموي بإطار عام.

المحور الثاني: الاهتمام الحكومي بالتعليم العالي في ماليزيا

بالتأكيد ان الادوار التنموية لقطاع التعليم العالي تحتاج دعماً على كافة الاصعدة منها التمويل الجانب الضامن لتطور المؤسسات التعليمة كماً ونوعاً. يبين لنا هذا المحور القادة حجم التخصيص المالي الحكومي للتعليم في ماليزيا

اولاً. الانفاق الحكومي على التعليم في ماليزيا[3]: يوضح لنا الجدول (1) نسبة التخصيصات المالية للتعليم بشكل عام في ماليزيا نسبة الى اجمالي الانفاق الحكومي فيها.

الجدول (1): بين نسبة الانفاق الحكومي على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي في ماليزيا

السنة	النسبة %
1992	19.11
2000	21.39
2006	16.75
2010	18.41
2018	19.74

المصدر: الموقع الالكتروني (data bankaldawli.org).

يتضح من الجدول السابق، نصيب التعليم بشكل عام من الانفاق الحكومي تعكس لنا حجم الاهتمام بالتعليم من قبل الادارة الحكومية، وهذا مؤشر مهم يمكن من خلاله فهم مكانة التعليم بشكل عام في التفكير التنموي لدى الحكومات الماليزية.

ثانياً. نصيب الطالب من الانفاق نسبة الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي[4]**:** وهو مؤشر مهم يعكس حجم ما تنفقه الحكومة من إنفاق على المسيرة التعليمية للطالب عند دخوله مرحلة التعليم العالي الى ان يتخرج بالقياس الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اذ يشمل هذا الانفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية حكومية كانت او خاصة وسواء كان الانفاق جارياً او استثمارياً اضافة الى الاعانات المقدمة للطلاب او الكيانات المرتبطة بالعملية التعليمية، ويوضح لنا الجدول (2) تلك النسب.

الجدول (2): يوضح نصيب الطالب من الانفاق نسبة الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا[5]

السنة	النسبة %	السنة	النسبة%
2000	80.83	2009	59.24
2001	109.05	2010	45.32
2002	97.59	2011	58.87

[3] يدار التعليم العالي والتربية عبر وزارة واحدة حتى عام 2004 وبعدها تم استحداث وزارة مستقلة للتعليم العالي لذلك الارقام تمثل لكل التعليم وليس للعالي منه فقط، للاطلاع على التفاصيل راجع:
chang Da wan and others, 2018, education Malaysia towards abeveloped nation, p 7.

[4] يوضح هذا المؤشر فكرة مهمة جدا عبر المقارنة بين (حجم الانفاق الحكومي على الطالب) بمقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث نشاهد النسب المرتفعة الامر الذي يعطينا تصور عما يتمتع به الطالب في المسيرة الدراسية من متغيرات تمكنه من الانتفاع العلمي والمهاري بأقصى صورة ممكنة.

[5] يوضح هذا المؤشر مقارنة بين نصيب الفرد من الناتج وحجم ما تنفقه الحكومة على الطالب حتى تخرجه.

السنة	النسبة %	السنة	النسبة%
2003	89.28	2012	44.26
2004	68.22	2013	44.84
2006	57.48	2016	26.33
2007	47.76	2017	25.20

المصدر: الموقع الالكتروني data bankaldawli.org.

يتضح عبر الارقام الواردة في الجدول السابق ان هناك اهتمام واضح جداً من قبل الحكومة الماليزية على مسيرة الطالب في التعليم العالي فالنسب الواردة كبيرة نسبيا تعكس حجم العبء الكبير الذي تتكبده الحكومة لدعم مسيرة الطالب، اما في السنتين الاخيرتين نلاحظ هبوطاً في النسبة بشكل غير مسبوق والسبب سيتم بيانه عبر الصفحات.

ثالثاً. المجلس الوطني للتعليم العالي في ماليزيا: يضاف الى ما تقدم من اجراءات وسياسيات حكومية سواء مالية كانت ام تنظيمية عمدت الحكومة، في إطار استشعارها للدور الريادي للتعليم العالي في مجريات التنمية الاقتصادية الى استحداث مؤسسة جديدة تحت عنوان المجلس الوطني للتعليم العالي وذلك في عام 1996 اذ أصبح قانونها نافذاً، لتكون عبارة عن هيئة حاكمة لتوجيه كل المتطلبات اللازمة لعمليات تطوير التعليم العالي في ماليزيا بشقيه العام والخاص عبر تحديد السياسات والاستراتيجيات الوطنية المناسبة لذلك.

تقوم تلك المؤسسة بمجوعة اجراءات فنية ذات جوانب متعددة من شأنها ان تجد حيزا عمليا لنتاج الوسط الأكاديمي من بحوث ودراسات وحتى افراد خريجين في النشاط الاقتصادي. الا ان المهمة الرئيسية والبعد الفلسفي في الادارة لتلك المؤسسة تكمن في قضية اساسية وهي العمل على تحويل دور الحكومة في ماليزيا بالنسبة للتعليم العالي من (الادارة المباشرة للعملية التعليمية ومتطلباتها) الى منحى اداري اخر وهو (الاشراف على تلك الفعاليات) مع الاحتفاظ بدور توجيهي للحكومة نابع من ضرورة التوافق بين مسير التعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية باعتبار ماليزيا في حالة تحول نحو التنمية الاقتصادية (Molly, 2005: 37).

يمكن تفسير اسباب تلك التوجهات لمنح حيز للإدارة الاكاديمية بعيداً عن املاءات الحكومة خصوصاً في التفاصيل الدقيقة للعملية التعليمية على اعتبار ان هناك قناعة كاملة بأن الوسط الاكاديمي عموماً يمتاز بكونه المصدر الاهم الذي يمنح العلوم والمعارف للدولة بكل تفاصيلها وبشكل عام، وهذا يدفع نحو تحرير هذه القيادات عن الاملاءات التي قد تعرقل عمل القيادات الاكاديمية الى حدا ما، وكذلك يمكن اعطائها معنى اخر يتمثل بأبعاد الوسط الاكاديمي عن تأثيرات السياسة وابعاده عن التجاذبات التي ممكن حدوثها في هذا المحور، مع ايجاد صيغ تفاهم وتواصل عبر ادوار الاشراف والتوجيه في بعض الاحيان لضمان التنسيق العالي جداً في ما يتعلق بتحقيق اهداف الخطط التنموية المتعاقبة في ماليزيا.

ان استحداث هذه المؤسسة ضمن الهيكل الاداري في الدولة الماليزية لم يقتصر على دور التطوير الذاتي لمنظومة التعليم العالي في ماليزيا، بل تعدى ذلك الى اجراءات تتعلق بتنظيم العلاقة مع النشاط الاقتصادي القائم وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية وبصيغ تعاونية لغرض تحقيق مكاسب متبادلة بين المنشآت الاقتصادية العاملة في ماليزيا والجامعات الماليزية سواء عامة كانت ام خاصة وفقاً للاتي (Norzain and others, 2018: 2):

1. مكاسب المنشآت العاملة في النشاط الاقتصادي:

أ. رفد المنشآت الاقتصادية العاملة بالجوانب المعرفية لتحديث المنظومة المعرفية لديها على مستوى التكنولوجيا وراس المال البشري على حد سواء.

ب.تعزيز وتطوير المقدرة الاقتصادية التنافسية لتلك المنشآت الاقتصادية خصوصا ان اقتصاد ماليزيا منفتح تجاريا على العالم الخارجي وله طموح بتحقيق التنوع في الصادرات الامر الذي يستلزم قدرات تنافسية تقوم على المعرفة.

ج. تطوير المنتجات على مستوى السلع والخدمات لتلك المنشآت عبر رفع مستوى الجودة لها.

2. مكاسب الجامعات:

أ. ايجاد منافذ تسويقية فاعلة لنتاجها على مستوى البحوث والدراسات.

ب.ايجاد مصادر تمويل ذاتية للجامعات.

ج. ضمان توظيف خريجي الجامعات الامر الذي ينعكس ايجابيا على سمعة تلك الجامعات خصوصا الاهلية منها الامر الذي يرفع حجم الاقبال على الدراسة فيها.

د. ايجاد حوافز ذاتية في الجامعات لغرض تقديم دراسات تحقق براءات اختراع جديدة تسجل حقوق ملكية فكرية لها وذلك كون السوق في طلب دائم على المخرجات العلمية.

نلاحظ ان دور تلك المؤسسة في عملية الموائمة بين حاجات النشاط الاقتصادي ومخرجات التعليم العالي تجري وفقاً لألية مدروسة تعمل على تحقيق مكاسب للجامعات والمنشآت في ان واحد وكل ذلك يجري في إطار تحقيق الاهداف التنموية لماليزيا.

بشكل اجمالي ان السياسية التنموية الماليزية عبر استحداث تلك المؤسسة تعالج قضية مهمة في إطار الموائمة بين حاجة النشاط الاقتصادي ومخرجات التعليم وذلك لغرض ضمان ان لا يكون هناك هدر في الجهد والموارد التي تنفق على التعليم العالي من جهة، وتجنب حصول اختناقات في مسير النشاط الاقتصادي عبر تعذر الحصول على راس مال بشري او تكنولوجيا تعمل على استدامة التوسع بالنشاط الاقتصادي الامر الذي يعوق عملية التنمية الاقتصادية لديهم من جهة اخرى.

رابعاً. الخطة الوطنية للتعليم العالي 2007-2020 في ماليزيا: ضمن عمليات التحديث والتطوير والتفكير الابداعي للإدارة الماليزية الحكومية ولغرض ديمومة زخم المنتج التنموي وضعت الحكومة خطة تطويرية للتعليم العالي في ماليزيا تهدف الى رفع امكانيات المؤسسات التعليمية وتحسين الاداء بالشكل الذي ينسجم مع المرحلة المهمة ضمن مراحل دور التعليم العالي وهي التعليم من جل المنافسة العالمية، حيث ركزت تلك الخطة الوطنية على تعزيز الاساس التعليمي وتحسينه مع العمل على التميز وضمان الاستدامة في التطور التعليمي وفقاً لمجموعة محاور هي كالاتي (Chang and others, 2018: 8):

1. التركيز على رفع جودة البرامج التعليمية المقدمة للطلاب.
2. التركيز على دعم وتمويل البحوث الطلابية وبرامج الابتكار التقني من اجل نتائج معرفية أكبر.
3. السعي لتحقيق التميز في الاداء المؤسسي بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي.
4. العمل على التطوير الاداري لعمل المؤسسات التعليمية عبر التخفيف من ظاهرة المركزية في الادارة والاتجاه نحو تطوير اللامركزية الموجهة.

5. التخفيف الى اقصى حد ممكن من الاعتماد على التمويل الحكومي لبرامج التعليم العالي المعرفية ومشاريعها بصورة عامة.
6. التقليل من برامج مؤسسات التعليم العالي التي لا ترتبط بالحاجات الفعلية للقطاع الصناعي والمعرفي.
7. التركيز على تنمية الجانب المهاري والتدريبي للطلاب وعدم الاقتصار على البعد النظري للمعرفة.
8. تطوير اساليب وطرق تسويق البحوث التطويرية والابتكارات الى السوق.
9. زيادة مساهمة البرامج التعليمية التي تلبي متطلبات القطاع الصناعي والمعرفي في مناهج التعليم العالي العلمية مع الحرص على التدريب العملي عليها.
10. انشاء منظومة تعليم وتواصل ضخمة جداً عبر شبكات الانترنت بين المؤسسات التعليمية والمستفيدين منها (الادارة الالكترونية).

ان التمعن بالمحاور الواردة في خطة ماليزيا لتطوير التعليم العالي، يقودنا الى تشخيص مجموعة دلالات مهمة يمكن اجمالها بالآتي:

أ. هناك توجه للإدارة الذاتية بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي وهذا بطبيعة الحال يمنح الادارة الاكاديمية مساحة ابداعية أكبر.

ب. هناك توجه الى تحديث المناهج والسعي للتميز عبر تلك المناهج ناهيك عن الانتفاع من تكنولوجيا التواصل الحديثة لخدم هدف تطوير التعليم العالي.

ج. هناك رغبة واضحة عبر المحاور اعلاه ان تكون هناك علاقة وطيدة بين مخرجات التعليم وطبيعة النشاط الاقتصادي القائم خصوصاً القطاع الصناعي والمعرفي مع التركيز على الجانب المهاري في ذلك لتعزيز استدامة توفير راس مال بشري، بالإضافة الى ايجاد واقع فعلي للتطبيق فيما يتعلق بالبحوث والدراسات ذات الطابع الابداعي وهنا سر استدامة السياسات التنموية.

د. هناك توجه الى ان يكون قطاع التعليم العالي قطاعاً منتجاً للمعرفة يرافقه تحقيق عوائد مالية تمكنه من السعي لتحقيق الاستقلالية المالية ولو جزئياً، وهذا المحور قد يكون هو العامل الذي ادى الى انخفاض تخصيصات الانفاق على الطالب في سنتي 2016 و2017 في الجدول (2).

المحور الثالث: التصنيف الدولي للجامعات الماليزية والاقبال على الدراسة فيها

تشكل الجامعات عماد التعليم العالي بشكل عام، وبما ان فاعليتها تتطلب عوامل ذاتية تتعلق بطبيعة الخدمة التعليمية المقدمة للمستفيد والتي يمكن تحديدها وفقاً لمعيار الجودة في الخدمة التعليمية المقدمة، وواحدة من اهم الدلالات هي مستويات التصنيف الدولي للجامعات وفقاً للمؤشرات العالمية المعتمدة وحجم الاقبال على الدراسة فيها خصوصاً من الطلاب الاجانب اذ يتضح لنا عبر هذين المؤشرين مدى قدرة تلك الجامعات على المنافسة الدولية.

اولاً. عدد الجامعات الحكومية والخاصة والفروع الاجنبية في ماليزيا: يوضح لنا الجدول (3) عدد الجامعات في ماليزيا وتصنيفها على مستوى العائدية سواء كانت تلك العائدية للقطاع الخاص او الحكومي بالإضافة الى ذلك تصنيف الكليات التابعة للحكومة بشكل خاص وفقاً للمعيار التقني.

الجدول (3): عدد الجامعات الماليزية وتصنيفات الكليات العلمية[6]

عدد الجامعات الحكومية	الكليات التقنية	الكليات العامة	عدد الجامعات الاهلية	عدد فروع الجامعات الاجنبية
20	36	94	30	10

المصدر:

Minandy munusamy and Azirah hashim, 2019, intarational isation of higher education in Malaysia insights from higher education, Asia-Europe institute university of Malaysia. P23.

تشكل الكليات التقنية ما نسبته (38.3) من اجمالي الكليات وهي نسبة تعكس لنا الاهتمام الكبير بالجوانب التقنية التي تعد رافداً للقطاع الصناعي بشكل اساس مما يظهر لنا التطابق الواضح بين محاور الخطة الخاصة بالتعليم العالي المذكور سابقاً (2007-2020) والتي اكدت على تلبية حاجة القطاع الصناعي من المعرفة والمهارات.

ثانياً. موقع الجامعات الماليزية عالميا وآسيويا وفقاً لتصنيف (QS) البريطاني: اما ما يخص تصنيف الجامعات الماليزية عالمياً، فقد ظهرت في تصنيف (QS) البريطاني ضمن مراتب متقدمة نسبياً سواء على الصعيد العالمي او الاسيوي، ويوضح الجدول (4) تصنيفات الجامعات الماليزية عالميا.

الجدول (4): موقع الجامعات الماليزية عالميا في تصنيف QS البريطاني

ت	اسم الجامعة	2010	2017	2018	2019
1	Malaya (UM)	207	144	133	87
2	Kebangsaan Malaysia (UKM)	263	270	230	184
3	Putra Malaysia (UPM)	-		229	202
4	Unive- sains Malaysia (USM)	309	302	269	207
5	Teknologi Malaysia (UTM)	365	288	253	228
6	UCSI	-	-	-	481
7	Teknologi petronas (UTP)	-	-	601-650	521-530
8	Taylor	-	-	-	601-650
9	Utara Malaysia (UUM)	-		701-750	601-650
10	International Islamic (IIUM)	-	601	-	651-700
11	Tenagan (UNITEN)	-	-	-	701-750
12	Teknologi MARA (UITM)	-	-	751-800	751-800
13	Muitimodia (MMU)	-	-	-	801-1000

المصدر: وزارة التعليم العالي، الدائرة الثقافية الإقليمية في كوالالمبور والموقع الالكتروني: applyformalaysia.com.

[6] هذا العدد من الجامعات والكليات حتى عام 2018. اما ما يخص التطور الحاصل في مسيرة استحداث الجامعات فقد كانت الجامعات حتى عام 1970 خمس جامعات فقط حتى عام 1984 أصبح عددهن تسعة جامعات، للطلاع أكثر راجع اسماعيل محمد صادق، 2014، التجربة الماليزية، مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 160-165.

يظهر لنا الجدول مواقع متميزة نسبياً للجامعات الماليزية وفقاً لمعايير تصنيف رصينة معتمدة عالمية، وهذا دليل على ان بعض الجامعات الماليزية تنافس جامعات عالمية كبيرة والدليل ظهور التصنيفات ضمن اعلى 87 جامعة في العالم و184 وهذا ينم على مستوى جودة في الخدمة التعليمية عالي نسبياً يدعم فاعليتها العلمية.

اما ما يخص تصنيفات الجامعات الماليزية اسيوياً وفقاً لنفس التصنيف البريطاني (QS) فقد اظهرت النتائج مواقع متميزة ايضاً لجامعات ماليزيا ويبين لنا الجدول القادم تلك الحقيقية.

الجدول (5): موقع الجامعات الماليزية اسيوياً وفقا لتصنيف (QS) البريطاني

ت	اسم الجامعة	2012	2013	2018	2019
1	Malaya (UM)	35	33	24	19
2	Kebangsaan	58	57	43	41
3	Unive- sains Malaysia (USM)	63	61	46	43
4	Teknologi Malaysia (UTM)	75	68	49	47
5	Putra Malaysia (UMP)	76	72	36	34
6	International Islamic (IIUM)	160-151	160-151	163	143
7	Sarawak	170-161	190-181	-	-
8	Multimedia	191-200	250-201	-	-
9	Teknologi MARA (UITM)	250-201	250-201	158	137
10	Teknologi petonas	250-201	250-201	101	99
11	Tenaga nasional	300-251	250-201	-	-
12	Utara Malaysia (UUM)	300-251	250-201	131	128
13	Perlis	-	300-251	-	-
14	Limkokwing	300-251	300-251	-	-
15	Pahang	-	300-251	-	-
16	Terengganu	301+	300-251	-	-
17	Tun hssein	300-251	300-251	-	-
18	Tunku abdul rahman	300-251	300-251	-	-

المصدر: وزارة التعليم العالي، الدائرة الثقافية الإقليمية في كوالالمبور والموقع الالكتروني: applyformalaysia.com والموقع: woody.my

يظهر لنا الجدولين (4) و (5) ان جامعات ماليزيا ذات حضور دولي مهم وتنافس على مواقع متقدمة في التصنيف الامر الذي يعكس لنا ان هناك مستوى جودة عال بالخدمة التعليمة لتلك الجامعات ولها نتاج علمي معتد به عالميا واسيويا.

ثالثاً. عدد الطلاب الاجانب الدارسين في الجامعات الماليزية: يظهر لنا الجدول القادم اعداد الطلاب المقبولين في الدراسة الجامعية داخل ماليزيا وما يشكله ذلك من دلالة مهمة على طبيعة جودة الخدمة التعليمية في تلك الجامعات.

الجدول (6): اعداد الطلاب الاجانب الدراسيين في الجامعات الماليزية

السنة	عدد الطلاب	التطور%
2002	27872	-
2003	30397	9
2004	31674	4
2005	40525	28
2006	47390	17
2007	47928	1
2008	69174	44
2009	80750	17
2010	86919	8
2011	71101	-18
2012	83538	17
2013	83637	0.1
2017	172886	106
2018	172901	0.008

المصدر:

Milad kalautari and others, 2015, internation students course satisfaction and continuance behavioral intention in higher education seting anempirical assessmentin malaysia. P4. and (mawd oo3.com).

يظهر لنا الجدول (6) ان هناك اقبلا واضحاً على الدراسة في الجامعات الماليزية من قبل الطلاب الاجانب وبشكل متصاعد وفقاً لنسب التطور التي بينت هذه الحقيقة. ان تلك الاشارات تبين ان الجامعات الماليزية تحقق مستوى تنافس دولي كونها مصدر جذب للطلاب الاجانب وبذات الوقت انها تعبر عن العوائد المالية التي تحققها الجامعات كون الطلاب الاجانب الدارسين فيها يمثلون مصدر للعملة الاجنبية وهذا يعود بالنفع الاقتصادي على الجامعات في حالة كونها مستقلة ماليا او تكون تابعة للقطاع الخاص وبذات الوقت تعد رافد مهم يدعم التوجهات التنموية في ماليزيا.

ختاماً وفقاً لما تقدم من محاور تتعلق بالنظرة العامة للتعليم العالي في ماليزيا وما ترتب عليها من إنفاق وتخصيص مالي مع استحداث مؤسسات ذات دور داعمة لنشاط التعليم العالي مع مؤشرات الجودة في اداء الجامعات لديهم عبر التصنيفات العالمية وغير ذلك، السؤال هنا هل لتلك الفعاليات أثر على النشاط الاقتصادي في ماليزيا؟ هل هناك تطورا معرفيا في البنية الاساسية للنشاط الاقتصادي، لكي يتضح عبره دور التعليم العالي التنموي؟ هذا ما ستبينه بعض مؤشرات الاقتصاد الماليزي في المحور القادم.

المحور الرابع: بعض مؤشرات الاقتصاد الماليزي ودلالتها التنموية

سيتم تناول وبأسلوب استعراضي مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لبيان واقع النشاط الاقتصادي في ماليزيا ومدى انطباق معايير التنمية الاقتصادية عليه وكالاتي:

اولاً. الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه ونسب تطوره: يوضح لنا الجدول القادم مستوى النمو في الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا.

الجدول (7): يوضح مستويات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا (مليار دولار)

السنة	ن، ج	معدل النمو	نصيب الفرد	التطور%
2003	110.20	-	4160	-
2004	124.75	13	4740	14
2005	143.53	15	5270	11
2006	162.69	13	5840	11
2007	193.55	19	6630	14
2008	230.81	19	7510	13
2009	202.26	-12	7600	1
2010	255.02	26	8260	9
2011	297.95	17	9050	10
2012	314.44	6	10180	12
2013	323.28	3	10480	3
2014	338.06	5	11140	6
2015	301.36	-11	10680	-40
2016	301.25	-0.03	10150	-5
2017	318.96	6	9940	-2
2018	358.58	12	10590	7

المصدر: الموقع الالكتروني data bankaldawli.org.

يتضح لنا عبر النسب العاكسة لتطورات الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، ان هناك قيم سالبة في سنوات الازمات العالمية في عامي 2009 و2014

ثانياً. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي الماليزي: يوضح الجدول (8) مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الناتج المحلي اجمالي ضمن مراحل الاقتصاد الماليزي قبل التنمية الاقتصادية صعوداً.

الجدول (8): هيكل الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا (%)

السنة	التصنيع	التعدين	الخدمات	التشييد	الزراعة
1957	8	7	42	3	40
1960	9	6	38	3	44
1965	11	5	37	5	42
1971	14.3	6.3	34.6	4	28
1980	17	12	43	2.7	21
1990	24.6	9.4	46.8	3.5	16
2000	31.6	11.4	48.7	4.1	8.7
2007	27.2	11.9	50.9	2.9	7.9

السنة	التصنيع	التعدين	الخدمات	التشييد	الزراعة
2008	26.1	11	53	2.8	7.8
2009	24.2	15.5	53.2	3.1	7.9
2010	25.2	9.8	53.2	3	7.6
2011	25.1	8.8	54.2	3	7.7
2012	25	8.5	54.5	3.3	7.3
2013	25	8	54.8	3.5	7
2017	22.5	2.1	60.8	9.9	4.8
2018	22.3	2.1	61.6	9.8	4.1

المصدر: Department of statistics Malaysia official proptac. Dosm.gov.my.

يبين الجدول (8) نسب تطورات المكونات للناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا، اذ تبين فترة ما قبل عام 1970 وانطلاق الخطة التنموية الاولى هيمنة القطاع الزراعي بشكل واضح مع تراجع ملحوظ في المساهمة الصناعية، اما بعد ذلك نلاحظ التطورات واضحة مما يدل ان هناك اثر للسياسات التنموية عبر تراجع مساهمة الزراعة على حساب تنامي القطاع الصناعي اذ تسيد التصنيع والتشييد والقطاع الخدمي على مكونات الناتج المحلي الاجمالي ولم تظهر هيمنة للقطاع الريعي النفطي او اي مورد استخراجي، وان كانت هناك مساهمات للتعدين وهو استخراج المورد طبيعية، الظاهر ان ماليزيا تملك به ميزة نسبية لهذا النشاط ويساهم بشكل بسيط وليس محوري، وهذا يقود الى الحكم بان الناتج المحلي الاجمالي متنوع لا ريعي الامر الذي يجعل معدلات النمو فيه لا ترتبط بسلعة احادية كما هو حال العراق وهذا يقودنا الى ان الانخفاض الحاصل في الناتج المحلي كان لعوامل حقيقية لا ترتبط بعوامل ريعية.

وهنا ينبغي تثبيت ظاهرة مهمة في اطار التفريق بين الدول المتخلفة والنامية من جانب تماثل او تقارب نسب النمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية والتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للدول المتخلفة، اذ اتضح لنا ان الاقتصادات الاحادية من ضمنها بلدنا العراق عندما يحقق نسب تحسن وزيادة تصل الى (20%) او اكثر او اقل انما ناتجة عن تأثير السلعة الاساسية وهي النفط انتاجاً وسعراً بشكل اساس، بينما ما يتحقق في الدول النامية (دول الوسط) مثل ماليزيا من نفس الارقام انما يعكس طبيعة ديناميكية النشاط الاقتصادي ونجاح سياسات خلق النشاط وتطويره الامر الذي ينعكس على حصول زيادة كبيرة نسبيا باستغلال الموارد المتاحة ومن ثم زيادة الانتاج الامر الذي ينعكس بالنهاية على نسب نمو اقتصادي كبيرة نسبياً.

ثالثاً. الصادرات الماليزية قبل وبعد التنمية الاقتصادية: تعد الصادرات وهيكلها مؤشراً مهمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ومدى قربه من المعايير التنموية وخاصة تنوع النشاط الاقتصادي، وقد شهد هذا المتغير تحولات مهمة جدا بالمقارنة بين ما قبل التنمية الاقتصادية وبعدها.

1. **طبيعة الصادرات الماليزية قبل التنمية الاقتصادية:** شانها شأن المتغيرات الاقتصادية الاخرى، كانت الصادرات الماليزية في مرحلة ما قبل التنمية لم تكن متنوعة وذات بعد صناعي متطور، بل كانت صادراتها تعكس طبيعة الاقتصاد الماليزي المتخلف المعتمد على التعدين وانتاج الموارد الطبيعة اذ ان الصادرات الماليزية قبل التنمية وحتى بعد نيل ماليزيا الاستقلال التام من الاحتلال البريطاني كانت تتشكل من موردين اساسيين هما (المطاط والقصدير) اذ بلغت نسبة مساهمتهما عام 1957 ما يقارب (75%) من اجمالي الصادرات الماليزية وهكذا الحال استمر الى ان بدأت

العجلة التنموية وذلك مع بداية عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم تدور وصار الاقتصاد الماليزي اقتصاداً متنوعا وانعكس على تنوع الصادرات (Khalid, 2000: 2).

ويوضح الجدول (9) قيم الصادرات الماليزية لجانب من المدة الزمنية التي سبقت الخطة التنموية الاولى عام 1970 وما تعكسه من ارقام متواضعة جداً قياسا لمنجزات التنمية الاقتصادية المتراكمة عبر سنوات الخطط التنموية انطلاقاً من عام 1970 وما بعدها.

الجدول (9): قيم الصادرات الماليزية للمدة 1960-1965$

السنة	1960	1961	1962	1963	1964	1965
الصادرات	3.622	3.212	3.236	3.301	3.366	3.624

المصدر: الموقع الالكتروني epu.gov.my.

2. صادرات ماليزية في ظل السياسات التنموية: تظهر لنا الجدول (10) حجم الفرق الكبير في كمية الصادرات والاهم من ذلك هو نوعيتها التي عكست واقع حال الاقتصاد الماليزي المتنوع الامر الذي يقدم تصورا واضحا عن نجاح اقتصادي على صعيد ترسيخ التنمية الاقتصادية.

الجدول (10): حجم الصادرات الماليزية ونسب السلع الصناعية والسلع ذات التقنية المتطورة ($)

السنة	اجمالي الصادرات	الصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات %	صادرات التقنية المتطورة الى الصادرات الصناعية %
2007	176545189705	71.05	52.3
2008	199222448139	54.35	39.9
2009	158058040692	69.91	50.9
2010	187335559432	67.20	49.3
2011	215164017943	62.18	47.2
2012	208795078593	61.74	47.5
2013	202285344605	60.78	48.4
2014	207482725607	61.80	49.1
2015	174630973654	66.93	48.2
2016	165520019572	68.52	48.9
2017	186586103000	67.86	50.5
2018	206315150576	69.50	52.8
-	المعدل	65	49

المصدر: الموقع الالكتروني data bankaldawli.org

وفقاً للبيانات الخاصة بالصادرات الماليزية فأن تلك الصادرات ذات تنوع واضح جداً لا يمكن معه حساب التركز كما هو في العراق، فالصادرات الصناعية بأنواعها تفوق الثلثين من اجمالي الصادرات كما ان الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي تقارب نصف تلك السلع الصناعية، ولهذه الصورة في الاقتصاد الماليزي دلالة تنموية واضحة جداً باعتبار تلك النسب لا يحققها الا اقتصاد صناعي متطور تكنولوجيا له القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية مكنته من ان يحقق لسلعه عالية التكنولوجيا مساحة تسويقية.

كما تمنحنا المقارنة بين الصادرات قبل التنمية وبعدها تصوراً عن التطور الكبير الذي شهده الاقتصاد الماليزي اذ كانت الصادرات في ستينيات القرن المنصرم لم تتجاوز للسنة الواحدة

(4) مليار دولار مع هيمنة الموارد الطبيعية على اجمالي الصادرات، اما في عصر التنمية فقد وصلت الى أكثر من (206) مليار دولار لعام 2018 وهيمنة كبيرة للصناعة التحويلية والصناعات عالية التكنولوجية وهذا دليل على النجاح التنموي في ماليزيا.

رابعاً. الفقر والبطالة في ماليزيا: كانت ماليزيا قبل النهضة التنموية تعاني من مشاكل اقتصادية عديدة ومتنوعة شأنها في ذلك شأن اغلب دول الاطراف التي تعاني من اختلالات هيكلية في نشاطها الاقتصادي، ولعل ضعف النشاط الاقتصادي وما يترتب عليه من تجليات منها الفقر ومعدلاته اهمها على الاطلاق كونها تمس حياة الافراد بشكل مباشر، لذلك ما يحسب للمنجز الاقتصادي المتحقق فعلا وللخطط المتتالية للقيادة الاقتصادية في ماليزيا، بل ان من اهم منجزات السياسات الاقتصادية التنموية فيها هو معدلات الفقر التي شهدت تراجعا كبيرا جداً قدم رسائل اقتصادية غاية بالأهمية، وفقاً للبيانات والتي تعني بذات الوقت وبالضرورة التوسعة في فرص العمل.

1. **الانخفاض الكبير في معدلات الفقر لماليزيا:** كانت فترة السبعينيات في ماليزيا هي نقطة الشروع بالسياسات التنموية ومن بعدها توالت النتائج والثمار المترتبة على تلك السياسات، ويوضح الجدول (11) الفرق الكبير في معدلات الفقر بالنسبة للمجتمع الماليزي.

الجدول (11): معدلات الفقر في ماليزيا

السنة	1970	1990	2000	2011	2013	2018
الفقر %	52.4	16.7	7.5	1.7	0.6	0.4

المصدر/لورنس يحيى صالح وحامد رحيم، معوقات التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، 2018 والموقع الالكتروني data bankaldawli.org الموقع https://www.voanews.com/.

أكثر من نصف المجتمع الماليزي كان تحت خط الفقر لتنتهي النسبة في عام 2015 عند اقل من (0.5%) من المجتمع مع ملاحظة الزيادة الحاصل في السكان ضمن هذه المدة الطويلة وهذا دليل واضح على قدرة النشاط الاقتصادي القائم على تلبية حاجات السكان من فرص عمل وسلع وخدمات في ظل سياسات اقتصادية ذات أثر تنموي، اي انه نشاط مرن تجاه التعامل مع المتغيرات الجديدة وهذه دلالة التنمية الاقتصادية.

2. **البطالة في ماليزيا والدلالة التنموية:** البطالة ومعدلاتها تحدي كبير امام السياسات الاقتصادية الكلية فتبعاتها ودلالاتها مهمة جداً تقدم تصور عن طبيعة ذلك النشاط من جانب قربه او بعده عن التنمية الاقتصادية. يوضح الجدول (12) مستويات البطالة.

الجدول (12): معدلات البطالة في ماليزيا

السنة	البطالة %	السنة	البطالة %
2003	3.6	2010	3
2004	3.6	2011	3.1
2005	3.6	2014	2.9
2006	3.2	2016	3.5
2007	3.2	2017	3.4
2008	3.3	2018	3.3
2009	3.7	—	—

المصدر: data bankaldawli.org.

نلاحظ ان معدلات البطالة متقاربة الى حد كبير على الاقل عبر المدة الزمنية للبيانات في الجدول (12) وهذا دليل على استقرار النشاط الاقتصادي بعيداً عن التقلبات التي تنتج عن الاعتمادية الكبيرة على مورد واحد يتذبذب سعره فينعكس على النشاط الاقتصادي كما يحصل في الاقتصاد الريعي بشكل عام وفي الاقتصاد العراقي بشكل خاص.

عبر ما تقدم من مؤشرات اقتصادية اتضح لنا ان الاقتصاد الماليزي اقتصاد متنوع هيكلياً ونشاطه صناعي وخدمي ولديه بعد تكنولوجي جيد وقدرة تنافسية خارجية انعكست على نوع صادراته بالإضافة الى انخفاض كبير جداً بمعدلات الفقر والبطالة وهي نتائج النشاط الاقتصادي، اذن الاقتصاد الماليزي اقتصاداً نامياً وتعد ماليزيا على أثر ذلك مصداقاً واضحا لمجموعة دول الوسط التي عبرت منطقة الاطراف.

المحور الخامس: تحليل الارتباط بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في ماليزيا

كل المتغيرات تحكم بمنطق معين وعلى الصعيد الاقتصادي هناك ارتباطات بحكم النظرية الاقتصادية للمتغيرات اوجدها المنطق الاقتصادي، واستناداً لذلك سيتم ايجاد العلاقة المنطقية بين السياسات والاجراءات والدعم المالي والتنظيمي المقدم للتعليم العالي في ماليزيا ومعطيات النشاط الاقتصادي التنموي، بمعنى اخر اكتشاف تأثير نتاج التعليم العالي على مستوى راس المال البشري والعامل التكنولوجي على مجمل النشاط الاقتصادي عبر تتبع الاثر العلمي في سلوك المتغيرات الاقتصادية العاكسة للتنمية الاقتصادية.

لنطرح سؤالاً مفاده هل ان التعليم العالي قد خضع لاختبار حقيقي؟ بمعنى هل مخرجات التعليم على مستوى (راس المال البشري) قد اقحمت في النشاط الاقتصادي ام لا؟

لو نظرنا الى مؤشرين اقتصاديين وهما معدلات الفقر والبطالة نستطيع الحكم على ان انهيار معدلات الفقر باتجاه الانخفاض يدل على ان هناك موجات تشغيل كبيرة جداً توالت عبر السنوات ولدت دخولاً مكنت من هذا المنجز التنموي الكبير ومن ثم من المؤكد وبدون أدنى شك ان دفعات الخريجين من التعليم العالي لم تكن خارج هذا الاستخدام.

وهكذا الحال بالنسبة لمؤشر البطالة المنخفض والذي يعني ان الاقتصاد الماليزي اقتصاد استخدام يضمن فرص عمل بشكل مستدام للقوى البشرية ومن ضمنها بشكل اكيد دفعات الخريجين من طلاب التعليم العالي، اذن للإجابة عن السؤال، ان التعليم العالي كان في تحدي كبير عبر التشغيل الواسع وهذا التحدي يتمثل بقدرة الاستجابة الى ضرورات التنمية الاقتصادية من قبل راس المال البشري.

وكما يبدو ان التحدي التنموي بالنسبة للتعليم العالي قد تمكن منه ذاك المنتج من راس المال البشري اذ اتضح على سبيل المثال لا الحصر، ان التعليم (التقني) الذي ركز عليه التعليم العالي منذ الانطلاقة التنموية الاولى وتشكيل اولى اللجان التي تم الاشارة اليها في ما سبق وتوصيتها بالتعليم التقني مع الاستمرار بالتأكيد على رفد القطاع الصناعي بالعلوم والمعارف وقد ظهر ذلك في الخطة الحكومية 2007-2020 ومقررات المجلس الوطني وسياساته وكل تلك المتغيرات قد ادت الى تنامي دور القطاع الصناعي في اجمال الناتج المحلي عبر السنوات وهنا تسجل نقطة مهمة لصالح الاجراءات التعليمية.

وهنا يطرح سؤالا ثانيا يتعلق بالتطور التكنولوجي والذي ظهر عبر المؤشرات خصوصا بالصادرات هل للتعليم العالي دور في ذلك؟

من المؤكد ان هكذا تطور انتاجي مكن السلع الماليزية من الحضور القوي في الاسواق الخارجية بالخصوص الدول الكبرى اقتصاديا لا يمكن نسبه لغير التعليم العالي على الاقل الشق الاكبر منه فالمؤشرات التي تدل على استخدام راس المال البشري الذي تعامل بالتكنولوجيا المتاحة ضمن العملية الانتاجية منطقيا يكون مصدره ذات المصدر الذي انتج الفكرة التكنولوجية او على الاقل نجح التعليم العالي من توطين التكنولوجيا بعد استقطابها وصنع المرونة الكاملة لراس المال البشري للتعامل معها وان كانت تكنولوجيا وافدة وهذا يعد نجاحا لمنظومة التعليم العالي الماليزية. اذن للإجابة عن السؤال نعم كان للتعليم العالي دورا إيجابيا فيما يتعلق بتطوير الواقع التكنولوجي للاقتصاد الماليزي.

ان الدور التنموي للتعليم العالي عبر بيان أثره في المؤشرات الاقتصادية التي وردت كان يستند الى ارضية صلبة متمثلة بطبيعة الخدمة التعليمية المقدمة للمستفيدين والتي اعتبرت مميزة وفقاً لموقع الجامعات الماليزية في المؤشرات والتصنيفات العالمية والتي ظهرت، وفقا للجداول سالفة الذكر، بمواقع متقدمة نسبياً الامر الذي مكنها الى حدا ما من التأثير ايجابيا على النشاط الاقتصادي والدفع باتجاه التنمية الاقتصادية.

استنادا لما تقدم يمكن بيات النقاط الاتية:

1. كانت هناك عوامل موضوعية ايجابية ساهمت بتفعيل دور التعليم العالي التنموي ناتجة بشكل اكيد عن سياسات اقتصادية كلية على الصعيد المالي والنقدي والتجاري وغيرها قادت الى رفع مستوى التشغيل للقوى العاملة الامر الذي مكن التعليم العالي من خوض غمار النشاط الاقتصادي ومن ثم ممارسة الدور التنموي، وهذا ما فقدناه نحن في العراق كون السياسات الاقتصادية لم تكن بالمستوى المطلوب لرفع مستوى التشغيل.
2. على صعيد العوامل الذاتية لمنظومة التعليم العالي الماليزية كانت ذات مراكز قوة واضحة ناتجة عن تلك السياسات المالية والتنظيمية والخطط وغيرها التي يبدو انها كانت فاعلة الامر الذي دفعها لتكون ذات مراتب متقدمة عالمية في التصنيفات الدولية وهذا يقود الى الحكم بنجاح وفاعلية العوامل الذاتية للتعليم العالي في ماليزيا وهذا ايضا فقدناه في العراق اذ ان منظومة التعليم عندنا تطورت ماديا وزادت سعتها الاستيعابية لكن لم تتطور جودتها وهذا ما اظهرته التصنيفات المتواضعة للجامعات العراقية على الصعيد العالمي.
3. كان هناك دور ايجابيا للتعليم العالي في ماليزيا على صعيد تحقيق التنمية الاقتصادية نتيجة للعوامل الذاتية والظروف الموضوعية التي مكنته من ذلك الدور وهنا يظهر لنا دور (التخطيط) الشامل بالنسبة للتجربة الماليزية والذي تم التطرق له بشكل عام ودور التخطيط الجزئي على مستوى التعليم العالي الذي تم بيانه بشكل اوسع نسبياً، وهنا يثبت لنا ان التخطيط وتفاصيله عبر وضع الاهداف وتشكيل اللجان التخصصية واستحداث المؤسسات والنظرة التوافقية بين النشاط الاقتصادي ومخرجات التعليم العالي وغير ذلك كان له الدور في صناعة العامل المهم الضامن لتحقيق الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية الا وهو (الفاعلية).

المحور السادس: محاكاة التجربة الماليزية في العراق

ان التمعن بالتجربة الماليزية في إطار التعامل مع التعليم العالي لغرض تحقيق او المساهمة فيها يدفعنا الى تحديد مواطن الخطوات التي يمكن محاكاتها في العراق لغرض تفعيل دور التعليم

العالي في تحقيق التنوع في النشاط الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية، ولعل تجربة المجلس الذي شكلته ماليزيا في تسعينيات القرن المنصرم فرصة جيدة لتحقيق الغرض التنموي.

المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية: تستحدث مؤسسة تعنى بقضية التوفيق بين مخرجات التعليم العالي من راس مال بشري وبحوث علمية مع متطلبات التنمية الاقتصادية عبر ما تم تحديده من اهداف تستند الى الرؤية والرسالة سالفة الذكر، وهي ذات مهام مزدوجة تنطلق من فلسفة مفادها (ان التنمية الاقتصادية يتطلب تحقيقها تحديث وتطوير للبنية المعرفية للنشاط الاقتصادي) على ان تعمل وفقا لما عملت به التجربة الماليزية في هذا المجال وهي ان تمنح للمؤسسات الاكاديمية حرية في الادارة والعمل على ان يكون دور الحكومة اشرافي تنسيقي خصوصا بالعملية التعليمية وتفاصيلها لضمان حالة التوافق بين العملية التعليمية ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن بيان محاور اساسية ممكن ان تنطلق تلك المؤسسة لتحقيقها وهي كالاتي:

1. الاشراف والتنسيق لغرض ضمان التطور الذاتي لمؤسسات التعليم العالي وفقاً لما تم بيانه فيما يتعلق بالبيئة الداخلية وسبل رفع مستوى جودة العملية التعليمية لكل الجامعات خاصة كانت ام حكومية.
2. العمل على متابعة الظروف الموضوعية والتي عبر عنها بالبيئة الخارجية وتقديم كل ما من شأنه ان يرفع مستوى التشغيل لغرض ضمان فرص العمل والتوظيف لمخرجات التعليم العالي مما يضمن الاختبار الحقيقي لمخرجات التعليم العالي من راس مال بشري.
3. العمل على تبني السياسات الفاعلة لتسويق مخرجات التعليم العالي على مستوى البحوث والدراسات مع العمل على محور حل المشاكل الواقعية وتطوير العمل في المنشأة العاملة وفقاً لفكرة التعاقد مع الكليات المختصة وتسخير طلبة الدراسات العليا لهذه المهمة.
4. اعداد جداول بالمتطلبات الواقعية لتنفيذ مفردات الاهداف التنموية عبر تقسيم المهام بين مؤسسات التعليم العالي وباقي المؤسسات ذات الصلة وإلزام الجميع بتنفيذها.
5. تتولى شخصيات بمستوى خبراء في الاقتصاد وعلم الادارة مهمة الادارة لهذه المؤسسة بحكم التخصص.
6. يتم تخصيص مقاعد تنسيقية ثابتة داخل المؤسسة تخصص الى رؤساء الجامعات وللوزارة ذات العلاقة وهي التعليم العالي والمالية والتخطيط والبنك المركزي والتجارة وغيرها حسب الحاجة ويمثلها ما لا يقل عن وكيل وزارة

على ان يشرع قانونها بشكل رصين قانونياً وتمنح صفة الالزام في تطبيق مقرراتها التنموية لكل الجهات ذات العلاقة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. كان للتعليم العالي في ماليزيا دورا عبر راس المال البشري والتكنولوجيا في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية.
2. ان التجربة الماليزية في إطار تحقيق الموائمة بين نشاط التعليم العالي وتحقيق التنمية تجربة مهمة وجديرة بالاهتمام.
3. ان اهم معالم تلك التجربة هو المجلس التنسيقي للتعليم العالي الذي من الممكن جدا ان يتم تطبيقه في العراق لغرض ايجاد التوافق بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية الاقتصادية.

4. ان اعطاء دور ريادي للتعليم العالي في النشاط الاقتصادي يعد مواكبة للتطورات الحاصلة في النشاط الاقتصادي عالميا كونها فكرة تعتمد على التعشيق بين المعرفة والنشاط الاقتصادي.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار التجربة الماليزية إذا ما اريد تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.
2. ضرورة محاكاة تجربة ماليزيا فيما يتعلق باستحداث مؤسسة تنسيقية بين التعليم العالي والنشاط الاقتصادي.
3. على العراق ان يحاكي التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي العالمي فيما يتعلق بالتداخل بين المعرفة والنشاط الاقتصادي عبر اعطاء التعليم العالي مكانة مرموقة بالتفكير التنموي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. نبوي، احمد محمد، 2017، التعليم والتنافسية في ماليزيا وامكانية الافادة منها في مصر، العلوم التربوية، مج 25، ع 1، 119-219.
2. صالح، محسن محمد، 2008، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات وعالم التطور الاقتصادي، ط1، ابوظبي-الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Norliza mohd zain, velantina Aspah Nor Aina Mohammed, Normazin Abdullah, Mansoureh Ebrahim, Challonyes and Evolution of higher education in Malaysia, 2017, international journal of Islamic and civilization studies, full paper.
2. Selvaraj Grapragasem, Aubalagan Krishuan, Azlin Norhani, corrent Trendsin malasian Higher education and the Effect on education policy and practice: An overview, 2014 international joural of higher education.
3. Chang Da wan, Morshidi sirat, Pzulkifli Abdul Razak, 2018 Education Malaysia Towards a developed nation, economics working paper.
4. Rabial Islam, Ahmed Bashawir Abdulchani bobby Kusuma, Belinda Barbara theseira, education and human capital effect on Malaysian economic growth, 2016, international journal of economic and financial.
5. V. selvaratnam, 1985, the higher education system in Malaysia: metropolitan cross-national peripheralor national
6. Rozita Ibrahim, Nazri muslim, ahmed hidayat buang, 2011, malticul thralism and higher education in Malaysia.
7. Molly N. lee, 2005, Global trends national policies and institutional responses restructhring higher education in Malaysia, unesco.
8. Norzain Azmon and morshidi sirat, vincont paug, yewmenglai, Auautha ranan, promoting university-industry collaboration in Malaysia atakeholders perperctives on expectation and impediments 2018 journal of higher education policy and management
9. Khalid yousif Khalafalla, 2000, exports and economic groth under structhral change: Acoin torgration analysis of evidence forom Malaysia.